

باسم الشعب اللبناني
إن محكمة الاستئناف في بيروت
الغرفة الثالثة عشرة النافذة بالدرجة الأولى في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات
والمؤلفة من الرئيس روكس رزق ومن المستشارتين نوال صليبا ورولا عبد الله

لدى التدقيق والمذاكرة

تبين أن "حزب القوات اللبنانية" ممثلاً برئيس الهيئة التنفيذية الدكتور سمير جعجع، والدكتور سمير جعجع، وبصفته الشخصية، تقدماً، بتاريخ 2008\11\05، بواسطة وكيلهما سليمان لبس، لجانب النيابة العامة التمييزية، بشكوى اتخذت فيها صفة الإدعاء الشخصي بوجه :
- "شركة أخبار بيروت ش.م.ل."، مالكة جريدة الأخبار، ممثلة برئيس مجلس إدارتها السيد إبراهيم الأمين،
- "المدير المسؤول السيد إبراهيم عوض"،
- "المدير العام السيدة هلا بجاني"،
- "كاتب المقال رئيس التحرير"،
- "كل من يظهره التحقيق فاعلاً، شريكاً، متدخلأ أو محرضاً"،
بموضوع :

الجرائم المنصوص والمعاقب عليها "في المواد 402 و 403 و 582 و 308 و 317 عقوبات، ونشر خبر كاذب، وكلها معطوفة على الفقرة 2 من المادة 3 والمادة 17 والمادة 26 من المرسوم الإشتراعي رقم 77\104".

وتبين أن النيابة العامة التمييزية أجرت بعض التحقيقات الأولية، بموضوع هذا الإدعاء، وأحالت الملف لجانب النيابة العامة الاستئنافية في بيروت، بحسب الصلاحية، للإطلاع وإجراء المقتضى.

وتبين أن النيابة العامة الاستئنافية في بيروت إذعت، بتاريخ 2009\01\30، أمام هذه المحكمة، بحق كل من المدعى عليهم :

1- أنطوان حبيب الخوري حرب، والدته فيوليت من مواليد سنة 1966 لبناني،
"بصفته كاتب المقال"،

2- نادر عبد الغني صباغ، والدته مزين من مواليد سنة من مواليد سنة 1975 لبناني،
"بصفته المدير المسؤول"،

3- خالد صدقي صاغية، والدته منى من مواليد سنة 1974 لبناني،
"مدير التحرير"،

4- شركة أخبار بيروت ش.م.ل.، مالكة جريدة الأخبار، ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين، والدته فاطمة من مواليد سنة 1965 لبناني،

بالتكافل والتضامن ، بدفع مبلغ ستة ملايين ل.س .
كتعويض للجهة المدعية عن الأضرار التي لحقت بها .

سادساً :

والزام المدعى عليهم :

- الأول ، أنطوان حبيب الخوري حرب ،
- والثاني ، نادر عبد الغني صباغ ،
- والرابعة ، شركة أخبار بيروت ش.م.ل. ، مالكة جريدة الأخبار ، ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم
محمد علي الأمين ، كمسؤولة بالمال ،
بالتكافل والتضامن ، بنشر هذا الحكم (باستثناء الوقائع) ، على نفقتهم ، في العدد الأول من جريدة
الأخبار ، الذي سوف يصدر بعد إبلاغهم نسخة عنه .

سابعاً :

إعلان براءة المدعى عليهم من الجثة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 3 من المرسوم
الإشتراعي رقم 104 \ 77 المعلن ،

ثامناً :

تدريك المدعى عليهم ، الأول والثاني والرابعة ، الرسوم والمصاريف ،
ورد سائر الأسباب والمطالب الزائدة و ١ أو المخالفة .

قراراً وجاهياً ، بحق كل من المدعى عليهم الثاني والثالث والرابعة ، وغيابياً بحق المدعى عليه الأول ،
صدر وأفهم علناً ، بحضور ممثل النيابة العامة الإستئنافية ،

بتاريخ 2013\02\11

الرئيس (ر. رزق)

المستشارة (ن. صليبا)

المستشارة (ر. عبد الله)

الكتابة (داغر)



- والرابعة , شركة أخبار بيروت ش.م.ل. , مالكة جريدة الأخبار , ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين , بصفتها المسؤولة بالمال , بالتكافل والتضامن , بنشر هذا الحكم (باستثناء الوقائع) , على نفقتهم , في العدد الأول من جريدة الأخبار , الذي سوف يصدر بعد إبلاغهم نسخة عنه .

وحيث أنه لا ضرورة لبحث باقي الأسباب والمطالب الزائدة و\ أو المخالفة إما لأنها لقيت رداً ضمنيا , فيما سبق , أو لعدم الجدوى , ويقتضي , بالتالي ردها .

لذلك

نقرر بالإتفاق
وبعد سماع مطالعة النيابة العامة الإستئنافية ,

أولاً :

رد الدفع بانتفاء صفة المدعي , الدكتور سمير ججع , لتمثيل جمعية القوات اللبنانية .

ثانياً :

إدانة المدعي عليه الأول

أنطوان حبيب الخوري حرب , والدته فيوليت من مواليد سنة 1966 \ لبناني ,
سنداً لأحكام المادة 20 من المرسوم رقم 104 تاريخ 1977\06\30 المعدل معطوفة على المادة 26
منه , وتغريمه بمبلغ عشرة ملايين ل.ل. .

ثالثاً :

إدانة المدعي الثاني

نادر عبد الغني صباغ , والدته مزين من مواليد سنة من مواليد سنة 1975 \ لبناني ,
سنداً لأحكام المادة 20 من المرسوم رقم 104 تاريخ 1977\06\30 المعدل معطوفة على المادة 26
منه , وتغريمه بمبلغ ستة ملايين ل.ل. .

رابعاً :

إعلان براءة المدعي عليه الثالث

خالد صدقي صاغية , والدته منى من مواليد سنة 1974 \ لبناني .

خامساً :

وإلزام المدعي عليهم :

- الأول , أنطوان حبيب الخوري حرب ,

- والثاني , نادر عبد الغني صباغ ,

- والرابعة , شركة أخبار بيروت ش.م.ل. , مالكة جريدة الأخبار , ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين , كمسؤولة بالمال ,

وحيث أنه لم يتبين , من الوقائع المعروضة آنفاً , إن عناصر الجنحة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 3 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المعلن , متحققة .
وحيث أنه يقتضي , بالتالي , إعلان براءة المدعى عليهم لهذه الناحية .

وحيث أن المدعى عليه الثاني , نادر عبد الغني صباغ , كان , بتاريخ نشر المقال المشار إليه , المدير المسؤول في جريدة الأخبار .
وحيث من واجباته , كمدير مسؤول , منع نشر ما يُعد جريمة .
وحيث أن تكوله عن هذا الواجب , بموضوع المقال موضوع هذه الدعوى , هو دليل على أنه أراد النشر وأذن به .
وحيث أنه يقتضي إعتباره , تبعاً لذلك , مسؤولاً سناً لأحكام المادة 20 من المرسوم رقم 104 تاريخ 1977\06\30 المعلن معطوفة على المادة 26 منه .

وحيث أنه لم يتبين , من خلال الأوراق والمستندات المبرزة في الملف ,
أن المدعى عليه الثالث "مدير التحرير" , خالد صدقي صاغية , اشترك أو تدخل في ارتكاب الجرم المذكور .
وحيث أنه يقتضي , بالتالي , إعلان براءته لهذه الناحية .

وحيث أن وكيل الجهة المدعية طلب إلزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ "عشر مليارات ليرة لبنانية" كتعويضات لموكلته .
وحيث أن ما ورد آنفاً , على النحو المذكور , ألحق بالتأكيد ضرراً معنوياً كبيراً بالجهة المدعية , وهو يستوجب تعويضاً .
وحيث أن المحكمة , مع تيقنها من أن أي بدل مادي ليس من شأنه التعويض عن الضرر الذي لحق بها , ترى إجابة طلب الجهة المدعية وإلزام المدعى عليهم :
- الأول , أنطوان حبيب الخوري حرب , "بصفته كاتب المقال" ,
- والثاني , نادر عبد الغني صباغ , "بصفته المدير المسؤول" ,
- والرابعة , شركة أخبار بيروت ش.م.ل. , مالكة جريدة الأخبار , ممثلة برئيس مجلس إدارتها إبراهيم محمد علي الأمين , كمسؤولة بالمال ,
بالتكافل والتضامن , بدفع مبلغ ستة ملايين ل.ل.
كتعويض للجهة المدعية عن الأضرار التي لحقت بها .

وحيث أن المحكمة ترى , بالإضافة إلى ذلك , وسنداً لأحكام المادة 32 من المرسوم 77\104 المعلن , إلزام المدعى عليهم :
- الأول , أنطوان حبيب الخوري حرب , "بصفته كاتب المقال" ,
- والثاني , نادر عبد الغني صباغ , "بصفته المدير المسؤول" ,

اللازمة وتهينة الأجواء سياسياً ، والتمويه ديبلوماسياً وانتظار اللحظة المناسبة لافتنال خلاف دموي مع جنود اللواء الخامس كمقدمة لاغتيال كنعان" ،

- و "أن مسؤول شعبة حماية سمير جعجع في جهاز الأمن ... وضع اللمسات الأخيرة على خطة اغتيال كنعان."

- وأن الإجتماع الذي عُقد ، "قبل ثلاثة أيام من اغتياله (اغتيال كنعان)" ، إنتهى "بطمأنة جعجع كنعان إلى عدم وجود نية مبيتة لدى القوات لأذنته" ،

- وأنه "قبل العملية رأت قيادة القوات أن الوقت حان للتخلص من كنعان، وأعطى الضوء الأخضر لتنفيذ «إعدامه»" ،

- وأن "الخطوة الأولى من الخطة" كانت "تقضي بطمأنة الجيش وكنعان حتى لا يشدد الحراسة" ،

- وأن "مساعد كنعان في قيادة اللواء الخامس بول فارس، ... حاول القيام بعملية انقلابية ضد الجميل بدعم من القوات" ،

- و "إنه بعد أشهر من اغتيال كنعان قرر عبيد، بناءً على تعليمات قيادته، تصفية العناصر الأمنية التي بات وجودها يمثل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية" ،

- وأن تم "رمي ... أليك إيليا" (الذي يُمثل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية) "إلى قعر البحر وهو يصرخ مرئداً اسم زوجته الحامل في شهرها الثالث دون مجيب" ،

- وإن هذا الأخير "لقي ... مصير جماعة حبيقة الذين امتلأ بهم قعر شاطئ المجلس الحربي قبالة الكرنتينا" ،

- وأن "جريمة اغتيال خليل كنعان هي من أبشع الجرائم ، لكنها تعبر عن المشهد المساوي الذي تخيطت فيه الساحة المسيحية، أخذة في طريقها هوس الشباب «المسيحي» الذي زكى «الواجب الوطني» انحرافه نحو السقوط في بحر أوبئة العادات الميليشياوية، وهي العادات التي بنيت على سلاح الإجرام المطلق وسيلة وحيدة للتكافؤ في لعبة الدم من أجل الهيمنة والتسلط على الدولة والمجتمع" ،

كل ذلك على النحو المبين في باب الوقائع ،

يعكس

في السياق الذي جاء ،

ومن خلال

توقيت نشره ، بعد حوالي 22 سنة ، على الوقائع التي تناولها ،

وطريقة نشره ، كعنوان رئيسي في متن الصفحة الأولى من جريدة الأخبار ،

نية واضحة لكاتب هذا المقال

لإستعراض وقائع متداولة وغير مؤكدة وأليمة ، لا سيما في تفاصيلها ،

ولنسبها إلى الجهة المدّعية ،

وللإضاءة على هذه الوقائع ،

وبالنتيجة ، لنكيء جراح الماضي الأليم ،

وذلك كله بهدف مُحدد : هو النيل ، حاضراً ، من شرف ومن كرامة الجهة المدّعية .

وحيث إن ما ورد ، على الشكل المذكور ، يُعتبر من باب الذم المنصوص والمعاقب عليه في المادة 20 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 \ 77 المُعلن ، معطوفة على المادة 26 منه .

حسابات الكبار. لأن الحرب اللبنانية من الحروب التي تنتهي بارتباها إلى السلطة بدل السجن".

ثانياً : في الأدلة

تأيدت هذه الوقائع :

- بالإدعاء ,
- بما ورد في متن المقال موضوع هذه الشكوى ,
- بكافة الأوراق والمستندات المبرزة في الملف ,
- بمجريات المحاكمة .

ثالثاً : في القانون

حيث أنه تقرر , بتاريخ 28\06\2010 , من ضمن ما تقرر :

- تكليف الجهة المدعية إبراز ما يثبت صفة الدكتور سمير جعجع لتمثيل جمعية القوات اللبنانية .
- وحيث أنه يتبين من المستندات المرفقة بمذكرة الجهة المدعية المبرزة إنفاذاً للقرار المشار إليه :
- أن المدعي , الدكتور سمير جعجع , هو من أعضاء "الهيئة التأسيسية" للجمعية السياسية : القوات اللبنانية"
- وأن "رئيس الهيئة التنفيذية" لهذه الجمعية "يُمثل الجمعية تجاه الغير" ,
- وأن المدعي , الدكتور سمير جعجع , هو رئيس "الهيئة التنفيذية" للجمعية المذكورة .
- وحيث أنه يقتضي , بالتالي , رد الدفع بانتفاء صفته لتمثيل هذه الجمعية .

حيث أن المقال , موضوع هذه الشكوى , يتناول مرحلة دقيقة وحساسة جداً ودامية من تاريخ لبنان الحديث .

وحيث أن كاتب هذا المقال , المدعي عليه أنطوان حبيب الخوري حرب , يستعرض وقائع مُحددة من زاوية معينة تعكس قناعات ذاتية للكاتب صيغت بأسلوب خاص به , وحملت , ما حملته , من عبارات ومصطلحات ووقائع , مُتداولة من العامة , ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالجهة المدعية , التي كانت طرفاً فاعلاً ومؤثراً , في تلك المرحلة من تاريخ لبنان , مع غيرها من الأطراف الداخلية والخارجية .

وحيث إن ما ورد في متن هذا المقال , لجهة القول :

- أن جريمة "اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش على يد قتل إنها يد عناصر من القوات اللبنانية" ,
- وأن عنصراً من عناصر "كتيبة من اللواء الخامس" , في الجيش اللبناني , تعرض "للضرب على يد القوات" ,
- وأن إجتماع "لقيادة القوات الأمنية برئاسة سمير جعجع , أفضى إلى قرار باغتيال كنعان" ,
- وأن "مسؤولي الأمن في القوات" بدأوا "التحضير لخطة تفضي إلى تحقيق الهدف بعد تحضير العناصر

نفاطيليا

"بعد انطلاق جمهورية الطائف بقي ملف كنعان، الذي لم يتجاوز مضمونه الثلاث أوراق، مهملًا إلى أن أعاد تحريكه قاضي التحقيق العسكري رياض طليح بعد وقوفه على معلومات تتعلق بالجريمة أثناء التحقيق في جريمة أخرى."

"لكن طليح غادر القضاء العسكري يومها، وبقي مصير ملف اغتيال كنعان معلقًا، وما زال يقبع في أدراج القضاء العسكري أسوة بغيره من الملفات المتعلقة باعتداءات على عسكري الجيش منذ عام 1975."

"ويقول جوزف باخوس وجورج متى من أمن القوات، إنه بعد أشهر من اغتيال كنعان قرر عبيد، بناءً على تعليمات قيادته، تصفية العناصر الأمنية التي بات وجودها يمثل خطراً على أسرار القوات العسكرية والأمنية، ومن هذه العناصر اثنتان: ملحم رحمة وأليك إيليا، فدعا إيليا إلى الغداء في مطعم **Winners** في المعاملتين بصفته صديقه وإشبينه، وبعد الغداء خرج إيليا من المطعم ليجد سيارة فان سوداء بانتظاره وفيها أربعة شبان اقتادوه إلى الفان، حيث خذروه ونقلوه إلى الحوض الخامس في مرفأ بيروت ومنه إلى أحد الطرقات القواتية الذي كان يقوده جوزف باخوس إلى عرض البحر، حيث لف بفراش مربوط حوله وهو يستغيث خلال استفاقة قصيرة أدرك خلالها قرب نهايته، وربطت أوزان إسمنتية في رجليه، ورُمي إلى قعر البحر، وهو يصرخ مردداً اسم زوجته الحامل في شهرها الثالث دون مجيب. وهكذا لقي إيليا مصير جماعة حبيبة الذين امتلأ بهم قعر شاطئ المجلس الحربي قبالة الكرنتينا."

"أما ملحم رحمة، فقد صفاه طوني عبيد في ثكنة صربا عند احتلال رجال القوات لها في مصادماتهم معالجيش شتاء 1990، وذلك بعدما ساعدهم رحمة على احتلالها. وظن عبيد أن ذبول قضية اغتيال كنعان قد انتهت. ولاحقاً ذكر المتهم بالمشاركة باغتيال الرئيس رشيد كرامي شكيب سعادة واقعة إعدام إيليا أثناء إحدى جلسات المحاكمة عندما كان يجيب القاضي عن سكوته عما شاهد على الزورق البحري الذي فجر طائرة كرامي بأنه كان يخاف أن يلقي مصير إيليا."

"تعد جريمة اغتيال كنعان من الجرائم السياسية التي تطاول ضباطاً في الجيش، والتي لم تتوقف بعد الحرب، وكان آخرها اغتيال اللواء فرانسوا الحاج. أما من الناحية القضائية، فهذه الجريمة يمكن أن يسري عليها قانون العفو أو مرور الزمن (20 سنة) إلا إذا كانت تعدّ اعتداءً على أمن الدولة الداخلي، وهي كذلك، لأن كنعان يعدّ في الجيش شهيداً للواجب، واغتياله في تلك الظروف كالمسقوط في ساحة الشرف، ويتساعل المضيون بالملف عن موقف الدولة والقضاء والمسؤولين عن حقوق المؤسسة العسكرية وأبنائها. وعن موقف المرجعية الدينية المتمثلة بالبطريركية المارونية التي يحميها الجيش، وعن موقف كتل التغيير والإصلاح النيابي الذي يضم زملاء لكنعان على رأسهم النائب العماد عون، الذي قيل إنه رشح في حياته ثلاثة ضباط لقيادة الجيش والثلاثة لقوا حتفهم اغتيالاً، اللواء خليل كنعان، واللواء فرانسوا زين واللواء فرانسوا الحاج."

"لا شك أن جريمة اغتيال خليل كنعان هي من أبشع الجرائم، لكنها تعبر عن المشهد المسأوي الذي تحوّلت فيه الساحة المسيحية، أخذة في طريقها هوس الشباب «المسيحي» الذي زكى «الواجب الوطني» انحرافه نحو المسقوط في بحر أوبئة العادات الميليشياوية، وهي العادات التي بنيت على سلاح الإجرام المطلق وسيلة وحيدة للتكافؤ في لعبة الدم من أجل الهيمنة والتسلط على الدولة والمجتمع، وإليها استندت القرارات المجنونة في تحديد مصير البشر. وكل ذلك، في رأي البعض، لا يحتاج إلى أكثر من اعتذار مغلف بكذبة «وطنية» كبرى: المصالحة فوق ركام الإجرام لكي تهدر حقوق الناس في

نعم طليح

بجولياتو في سيارة BMW 525 بنية اللون في اتجاه منزل كنعان في بعدا قرب مستشفى قلب يسوع، فيما كان يقود السيارة عنصر ثالث من الأمن هو فهد جرجس، ترافقهم سيارتان إضافيتان لتأمين الحماية، وكانت حوالي عشرين سيارة أخرى لأمن القوات منتشرة في المنطقة المحيطة بمنزل كنعان قرب مستشفى قلب يسوع، بحسب ما يروي العنصر الأمني القواتي السابق إيلي سعد، وزوجة كنعان .

"وبوصولهم إلى مدخل البناء وجدوا ملحم رحمة وحده في انتظارهم بعدما كان رفيقه المناوب سمير مهنا في إجازة، فقادهم إلى داخل منزل كنعان الذي كان وزوجته منى ينامان في غرفتهما، كما تُخبر زوجته منى. دخل إيليا وعودا غرفة النوم يقف وراءهما سائق السيارة، وانهلوا بالرصاص على الزوجين من مسدسات وبنادق كاتمة للصوت. وأفاقت منى والرصاص يخترق جسدها وهبت واقفة بجوار جدار الغرفة لكن المسلحين عاجلوا بتسع عشرة رصاصة، استقرت في وجهها وبطنها ويديها ورجليها، وسقط زوجها شهيداً على الفور ."

"وبعدما غادرت المجموعة منزل كنعان سالكة طريق بعدا - فرن الشباك - الكرنتينا. ثم خرج رحمة ليتصل برئيس أركان اللواء الخامس النقيب بسام خوري مبلّغاً إياه خطف كنعان من منزله ومقتل زوجته على يد مجموعة مجهولة الهوية، فطلب إليه الأخير نقل الزوجة إلى المستشفى، فتردد رحمة الذي عاد بعد إصرار خوري واعدت بمعاونة زوجة ناطور البناء إلى نقل منى إلى مستشفى قلب يسوع، حيث صودف وجود الضابط الطبيب صلاح حداد معاً أحد الضباط، قاهتم بإدخالها إلى غرفة العمليات وإنقاذها من الموت بأعجوبة ."

"وفي مبنى أمن القوات سلم إيليا وعودا وجرجس أسلحة الجريمة إلى عبيد، وغادر كل منهم إلى سبيله، على ما يروي الأمني في القوات كميل ججع. أخبر إيليا تفاصيل العملية لزوجته كارلا بيلان واعدت إياها بالابتعاد عن سكة الأمن وبناء عائلة معها، وأن عملية اغتيال كنعان كانت ديناً لـ «القوات» عليه وقد وفى به ."

"بعد حصول الجريمة وعد رئيس الجمهورية أمين الجميل منى كنعان وهي في المستشفى بالقبض على المجرمين خلال 24 ساعة، ولكن بدل ذلك أوقف القضاء العسكري ملحم رحمة للتحقيق معه، ثم أُخلى سبيله بعد خمسة عشر يوماً ."

"أما زميله سمير مهنا الذي نقل من مكان خدمته العسكرية، فانتضم إلى صفوف القوات في قتالها مع الجيش عام 1990 ليصبح بعد حل الميليشيات مرافقاً للمطران يوسف بشارة ."

"أصيب العماد عون منذ ذلك الوقت بمرض ضغط الدم، الذي ما زال يتداوى منه حتى اليوم كما يروي هو، ولا سيما نتيجة اضطرار القيادة العسكرية إلى الامتناع عن أي رد فعل عسكري على الجريمة ."

"كما أصيب الجيش بصدمة كبيرة نتيجة وصول الخطر إلى قاداته، ولم يعد أي ضابط يشعر بأن ظهره محمي وهو يقوم بواجبه، مما زرع الغضب والكراهية في صفوف المؤسسة العسكرية ضد القوات وقيادتها، وتجسدت ذروة هذا الغضب لدى الضباط الأعداء والشباب والضباط القادة، وألقيت الشبهة على مساعد كنعان في قيادة اللواء الخامس بول فارس، ولا سيما أنه حاول القيام بعملية انقلابية ضد الجميل بدعم من القوات بعد توليه قيادة اللواء خلفاً لكنعان، كما أنه انشق عن الجيش في حربه مع القوات منتظماً إلى صفوفها كما قال الضابط السابق في مخابرات الجيش ك. م. ."

"وكان عبید قد اختار لتنفيذ هذه المهمة شخصاً من بلدة جران - البترون اسمه اليكسي إيليا (اليك) وهو من مهجري الكتائب من الشمال إثر مجزرة إهدن، وصاحب شخصية عنيفة ودموية. وكان من عداد جهاز أمن القوات، وأحد عناصر فرقة الصدم للعمليات الخاصة والسرية. وفي سجله جريمتان، الأولى قاتل ماجور لتصفية شقيق مختار طبرجا بسبب قضية غرامية، والثانية هي المشاركة في خطف صراف طرابلسي من آل المصري وقتله، ومع انكشاف الجريمتين معاً يهرب إيليا على دراجته النارية إلى بلدته جران ويختبئ في منزل جديه المهجور، مخبئاً غنيمته من المال تحت بلاط المطبخ، بحسب انطوان عزيزة من تيار المردة، وشخص من آل بيلان كان مرافقاً لهذه الحوادث."

"ولم يلبث أحد أبناء البلدة أن وشى بإيليا إلى ميليشيا المردة، التي طوقت المنزل واعتقلت إيليا وصادرت الأموال، ووضع إيليا في سجن المردة فترة أطلق بعدها كي يساعد معتقله في التدريب العسكري. ولكنه كان مغرماً بكارلا بيلان من جبيل ويتحين الفرصة للعودة إلى الشرقية. فأجرى اتصالاً بطوني عبید الذي اتفق معه على صفقة تقضي بتفجير سينما تيفولي في زغرتا مقابل السماح له بالعودة. ففجر إيليا عبوة ناسفة في السينما وعاد إلى الشرقية عضواً عاملاً في جهاز أمن القوات. وبعد حادثة طبرجا اختار عبید إيليا لتنفيذ عملية اغتيال العميد كنعان، كما قام بتجنيد أحد مرافقي كنعان وهو رتيب في الجيش يدعى ملحم رحمة لتزويد أمن القوات معلومات عن تحركات رئيسه."

"بعد عملية حبيقة باشرت المجموعة المكلفة، بتنفيذ العملية التي لم يكن من الصعب تنفيذها في ظل غياب الحراسة المشددة على منزل كنعان وتحركاته. وكانت الخطوة الأولى من الخطة، التي تقضي بطمانة الجيش وكنعان حتى لا يشدد الحراسة، قد أنجزت في اليوم السابق لعملية حبيقة."

"وفي 28 أيلول 1986 كان «معبر المونتيفيردي» في عهدة اللواء الخامس، وأقامت القوات حاجزاً عسكرياً لها وراء حاجز اللواء الخامس على الطريق العسكرية عند المعبر بحجة اعتقال بقايا مجموعات حبيقة الهاربين من المنطقة الشرقية إلى خارجها، وجرى إدخال عنصر قواتي من آل رحمة في المهمة، وهو أحد أنسباء ملحم رحمة سائق كنعان ومرافقه الشخصي."

"وكان موقع الجيش بقيادة الرائد انطوان كريم، الذي أفاد قائده عن حاجز القوات، فأتى أمر قائد اللواء بإمهال عناصر القوات نصف ساعة لإزالة الحاجز ومغادرة المنطقة، بحسب مصدر عسكري كان موجوداً ميدانياً آنذاك."

"وحين رفض الميليشياويون الامتثال لأوامر كنعان أزال الجيش حاجز القوات بالقوة، مما أدى إلى سقوط أربعة قتلى، اثنان بينهم من الجيش واثنان من الميليشيا من آل رحمة بينهما هاني رحمة نسيب ملحم، الذي نفى الجيش أن يكون قد أصابه بئيرانه، وأصدرت القوات بياناً هاجمت فيه كنعان مصورة الحادثة على شكل نزاع لكنعان مع عشيرة من عشائر بشري."

"وفي اليوم نفسه، طمانت مديرية الاستخبارات كنعان إلى حل الخلاف مع القوات والحصول من ججع على ضمانات شخصية. فعاد العميد إلى منزله مطمئناً زوجته منى، التي ألخت عليه ليعود إلى مكتبه ويبيت فيه ريثما تهدأ الأجواء على أن تنام هي في منزل إحدى صديقاتها، ولا سيما أنه لا يقيم مخفر حراسة أمام منزله أسوة بقيادة الألوية، لكنه رفض الاستماع إليها مصراً على المبيت في منزله بلا إجراءات حماية استثنائية."

"في الساعة الأولى صباحاً انطلق الكسي إيليا من مبنى الأمن في الكرنتينا برفقة إيلي عواد المنقلب

"كان لجريمة اغتيال قائد اللواء الخامس في الجيش على يد قتل إنها يد عناصر من القوات اللبنانية، وقع شديد على الجيش وقيادته، ورغم أن الجيش تعرض لضربات واعتداءات من الميليشيات اللبنانية أيام بشير الجميل، أحدث الاغتيال قطيعة حادة بين قائد الجيش حينها أيضاً العماد ميشال عون، ورئيس مجلس قيادة القوات اللبنانية، حينها، سمير جعجع، كما فاقمت التوتر اليومي بين الجيش والقوات دافعة إياهما إلى الطلاق الكامل. ويجزم كثيرون بأن العلاقة بين عون وجعجع لم يعد من الممكن ترميمها بعد خسارة عون المؤلدة لأقرب ضابط إليه، وكل ما جرى بعد ذلك من لقاءات متعددة لم تغد كونها محاولات بانسة لترميم علاقة مستحيلة."

"في ربيع 1986 حصلت حادثة عند شاطئ البوار بين عناصر كتيبة من اللواء الخامس وعناصر من القوات إثر تعرض جندي من الكتيبة للضرب على يد القوات. وانتهى الصدام بإزالة الجيش للمركز القواتي في المنطقة واعتقال المعتدين، وهذا ما حدث بعد 15 دقيقة. وإثر الحادثة تدخل مسؤول الأمن في «القوات» جوزف جبيلي مع مدير استخبارات الجيش الموالي للرئيس أمين الجميل العقيد سيمون قسيس، واتفق معه على هدنة لم تعمر طويلاً، بحسب زوجته ومصدر عسكري."

"وبشير المسؤول الأمني في القوات جورج متى إلى أن هذه الطمأننة استتبعت باجتماع لقيادة القوات الأمنية برئاسة سمير جعجع، أفضى إلى قرار باغتيال كنعان بسبب «عدم ارتداعه عن التصديق على القوات والتعرض لعناصرها في أي منطقة ينتشر فيها لواءه». وبدأ مسؤولو الأمن في القوات التحضير لخطّة تفضي إلى تحقيق الهدف بعد تحضير العناصر اللازمة وتهينة الأجواء سياسياً، والتمويه ديبلوماسية وانتظار اللحظة المناسبة لافتنال خلاف دموي مع جنود اللواء الخامس كمقدمة لاغتيال كنعان."

"وتروي زوجته متى عن لسان مصدر عسكري، أن مسؤول شعبة حماية سمير جعجع في جهاز الأمن القواتي طوني عبيد، الذي يحمل حالياً اسم انطونيوس الياس أيضاً وضع اللمسات الأخيرة على خطّة اغتيال كنعان."

"في 25 أيلول 1986، وقبل ثلاثة أيام من اغتياله، اجتمع كنعان، بمسعى من قسيس والجبيلي، مع سمير جعجع في منزل الوزير السابق روجيه ديب، وانتهى الاجتماع بطمأننة جعجع كنعان إلى عدم وجود نية مبيتة لدى القوات لأذيتته. ولكن في اليوم نفسه، قامت عناصر أمنية من القوات بإحراق منزل الرائد أنطوان كريم في غدير، وهو أحد ضباط كنعان في اللواء الخامس والمسؤول عن الكتيبة المرابطة في منطقة المونتيفردي."

"في 27 أيلول 1986 قامت مجموعات تابعة لإبلي حبيقة باختراق منطقة الأشرفية عبر خط السويكو ومعابر أخرى في المنطقة الشرقية، وفشلت «قوات» جعجع في مواجهتها، مما اضطر اللواء العاشر وفوج المغاوير في الجيش إلى التدخل وسد الثغر وطرده المتسللين حفاظاً على توازن الخطوط الحمراء بين المناطق."

"قبل العملية رأت قيادة القوات أن الوقت حان للتخلص من كنعان، وأعطى الضوء الأخضر لتنفيذ «إعدامه». على أن تكون تصفيته رسالة إلى عون، وإلى قادة القطع العسكرية في الجيش بالمنطقة الشرقية، بعدم الاعتراض على تحركات القوات أو التعرض لها نهائياً."

بمقتضى: المواد 3 و 20 معطوفة على المادة 26 من قانون المطبوعات (المرسوم الإشتراعي رقم 77\104), معطوفة على المادتين 582 و 317 عقوبات, معطوفة على المادة 210 عقوبات, بالنسبة للمدعى عليها الثالثة (الرابعة) .

وتبين أن وكيل المدعى عليهم, الثاني والثالث والرابعة, تقدم بمذكرة دفع شكلية وتبين أنه عاد وتقدم, بصفته وكيلاً عن المدعى عليه الثالث, , مذكرة إضافية .

وتبين أنه تقرر محاكمة المدعى عليه الأول .
وتبين أنه تقرر, بتاريخ 28\06\2010, رد الدفيعين المدلى بهما, و تكليف الجهة المدعية إبراز ما يثبت صفة الدكتور سمير جعجع لتمثيل جمعية القوات اللبنانية .

وتبين محكمة التمييز, الناظرة إستئنافاً بدعاوى المطبوعات, قررت تصديق القرار المذكور .

وتبين أن وكيل الجهة المدعية أبرز "مذكرة إنفاذ قرار إعدادي" .

وتبين أن المحاكمة إختتمت, بتاريخ 12\12\2012 ,

بعد أن تراقع كل من :

ممثل النيابة العامة الإستئنافية ,

ووكيل الجهة المدعية ,

ووكيل المدعى عليهم الثاني والثالث والرابعة .

بناء عليه

وبنتيجة المحاكمة العننية والشفهية والوجاهية ,

أولاً : في الوقائع

تبين أن جريدة الأخبار نشرت في متن الصفحة الأولى من عددها رقم 643 تاريخ 06\10\2008

العنوان التالي :

"22 عاماً على إختيال اللواء خليل كنعان"

"إعترافات القتلة" .

وتبين أنه ورد, في متن المقال العائد لهذا العنوان, المنذّل بتوقيع المدعى عليه الأول أنطوان الخوري حرب, والمنشور في الصفحتين 4 و 5 من هذا العدد :